والبدن بالماء المقيد وبكل مايع طاهر يمكن از التها به خلافا لمحمد رحمه الله
كالخل والمرق والعصير وبما ذكرنا من الماء المقيد وان غسل بالعسل
او بالسمن او بالدهن لانه يزيلها لانتها لا بالعصر ويجوز الطهارة بماء
خالطه شئ طاهر فغيّر احد اوصافه كالملح والذي يختلط به الاشنان
او الصابون والزعفران بشرط ان يكون الغلبة للماء من حيث الاجزاء
اذا لم يزل عنه اسم الماء وان يكون رقيقا بعد الاختلاط فحكم حكم الماء
المطلق وذكر في جنايس التماثيل في التوضي بماء السيل ان لم تكن رقته
كالماء غالبة لا يجوز وذكر في الملتقط اذا الذي الزاج في الماء حتى اسود
ولكن لم تذهب رقته جاز الوضوء ولذا القى الحناء طبخ في الماء
ولذا الاشنان والصابون فلا اذا انتفع وان يتغير لونه او طعمه وريحه وذكر في
الجامع الكبير ولو طبخ للتقش والباقي ان كان الماء بحال لو برد لا يتجمد
ولا يزول عنه رقة الماء جاز الوضوء ولا فلا وذكر في المحيط لو توضأ بماء
اغلي بأشنان او بأس او بشئ مما يعالج الناس به جاز الوضوء ما لم يغلب

عليه ولو بل الخبز ان بقيت رقته جاز الوضوء وان صار ثخينا لا يجوز
وفي شرح القدوري اذا اختلط الطاهر بالماء ولم يزل اسم الماء عنه
فهو طاهر وطهور يتغير لونه او لا ولم يذكر خلافا محمد رحمه الله على هذا
اذا تغير لون الماء او ريحه او طعمه بطول المكث او بوقوع الاوراق
يجوز به الوضوء الا اذا غلب على الماء لون الاوراق فيصير متغيرا وكذا اذا
تغير طهورية الماء او غلب على نظمه جازت به الطهارة حتى لو وجد ماء قليلا
ولم يتغير يتوضأ به ويغتسل ولا يتيمم ولذا دخل الحمام وفي
حوض الحمام ماء قليل ولم يتمكن بوقوع النجاسة يتوضأ ويغتسل ولا يتنظر
الى الماء الجاري ولذا اذا القى في الماء الجاري شئ نجس كالجيفة والخمر لا يتنجس
مالم يتغير لونه او ريحه او طعمه وعن محمد رحمه الله اذا اصاب جنب من الثلج في الفرات
ورجل اسفل منه يتوضأ جاز اذا لم يتغير احد اوصافه واذا جلس انسان
صفوفا على شط النهر وتوضؤا جاز وهو الصحيح وذكر الناطفي ساقية صغيرة وفيها
كوب بيت او ناء قد سقط فيها فجري الماء عليه لا بأس بالوضوء اسفل منه اذا

لعله ما استغنت قليلك
ولا ان الغالب المستيقن